OPEN ACCESS
Received: 04 -01 -2026
Accepted: 29- 03-2026

الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

Ibn Udhrah al-Khadhrawi and His Grammatical Contributions

Dr. Aisha Bint Saeed Al-Shmrany *

shmrany@qu.edu.sa

Abstract:

This study explores the grammatical contributions of Ibn Udhrah al-Khadhrawi, a prominent Andalusian grammarian of the seventh century AH, by examining his life, scholarly output, and methodological approach in his work *Al-Ighrab fi Asrar al-Ḥarakat fi al-I'rab*. The research analyzes his engagement with grammatical debates and his reliance on both transmitted evidence and analogy in forming linguistic judgments. It also highlights the influence of his writings on later scholars, particularly Abu Ḥayyan al-Andalusi, who frequently cited his work. The study is organized into three main sections addressing his biography, his grammatical efforts, and his intellectual influence on subsequent grammarians. The findings demonstrate that Ibn Udhrah occupies a significant position among Andalusian scholars due to his rigorous analytical approach and attention to detail in addressing grammatical issues. At the same time, some of his views were subject to critical examination by later grammarians, reflecting the dynamic nature of grammatical discourse. The study further emphasizes his cautious treatment of transmitted evidence, arguing that not all reported linguistic forms should be generalized through analogy. Overall, Ibn Udhrah's work reflects a method grounded in critical inquiry, precision, and scholarly rigor within the Arabic grammatical tradition.

Keywords: Grammatical Analogy, Grammatical Contributions, Andalusian Scholars, Grammarians, Inflection.

* Assistant Professor of Syntax and Morphology, Department of Arabic Language and Literature, College of Languages and Humanities, Qassim University, Saudi Arabia.

Cite this article as Al-Shmrany, A. S. (2026). Ibn Udhrah al-Khadhrawi and His Grammatical Contributions, *Arts for Linguistic & Literary Studies*, *8*(2): 516 -538. https://doi.org/10.53286/hckefq46

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 2026/01/04م
تاريخ القبول: 2026/03/29م

ابن عُذرة الخضراويّ وجهوده النحوية

د. عائشة بنت سعيد الشمرانيّ*
shmrany@qu.edu.sa

ملخص:

يتناول هذا البحث أحد أعلام النحو الأندلسي في القرن السابع الهجري، وهو ابن عذرة الخضراوي، من خلال إبراز أهم ملامح حياته، وجمع النصوص المنقولة من كتبه، ثم بيان منهجه في كتابه (الإغراب في أسرار الحركات فِي الْإِعْرَاب)، إذ أوضح البحث دقة ابن عذرة في مناقشاته، وعنايته بالخلاف النحوي، والترجيح للمسائل النحوية وفقًا للأدلة النحوية من سماع وقياس، كما أنّ الكتاب يحتوي على جملة من النصوص النحوية التي أثرت في كتب النحويين بعده، إذ تناقلها النحويون من بعده، وكان من أهم النحويين الذين تأثروا به أبو حيان الأندلسي الذي نقل كثيرًا من نصوص الكتاب، وقد قسم البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث: الأول: عن ابن عذرة حياته، وآثاره، والثاني: جهوده النحوية، والثالث: اختياراته وأثره فيمن جاء بعده، وكان من أهم نتائج البحث أن ابن عذرة يعدّ من علماء الأندلس المحققين، وكانت بعض آرائه محلّ نظر عند النحويين بعده، كأبي حيان، والسمين الحلبي، وابن هشام، وغيرهم، وأنّ الدليل النقليّ يجب الوقوف عنده في المسائل النحوية، فليس كل نقل يقاس عليه. وأنّ شخصية ابن عذرة النحوية عنيت بالتحقيق والتدقيق في المسائل، كتتبع مسألة في كتاب سيبويه، وقد انتهى إلى عدم وجود رأي له في المسألة.

الكلمات المفتاحية: القياس النحوي، الجهود النحوية، أعلام الأندلس، أعلام النحاة، الإعراب.

* أستاذ النحو والصرف المساعد، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية اللغات والعلوم الإنسانية، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية.

للاقتباس: الشمرانيّ، ع. س. (2026). ابن عُذرة الخضراويّ وجهوده النحوية، *الآداب للدراسات اللغوية والأدبية*، *8*(2): 516-538 https://doi.org/10.53286/hckefq46

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

المقدمة

قيض الله للعربية علماء رعوها ورهنوا حياتهم للنهوض بعلومها؛ ولذا خلد التاريخ ذكرهم وأبقى نتاج معرفتهم على اختلاف منطلقاتها ومشاربها، وهناك من كان منهم علما ذائع الصيت، له جهوده البارزة وكتبه المتداولة وطلابه الوعاة؛ فبقيت أسماؤهم متداولة أكثر من غيرهم ممن لم ينالوا حقهم من الذيوع والانتشار، إما لقلة مؤلفاتهم وطلابهم، وإما لقلة ما لديهم من الدروس؛ ونتج عن ذلك ضعف الحديث عنهم أو تناول ما لديهم من علم بالدرس والتحليل، وإما لأن القدر لم يطل في أعمارهم فيثروا المكتبة العربية بمصنفاتهم وما يتبع ذلك من تناول تتفاوت أنواعه.

ومن هذا المنطلق وقفت على شخصية علمية تمثل هذا النمط الأخير، وهو ابن عذرة الخضراوي، أحد علماء القرن السابع الهجريّ، إذ وقفت على آراء متفرقة له في كتب النحويين رأيت أن أجمعها وأقدم دراسة عنه تكشف عن شخصيته.

ومن الدواعي التي دعت إلى تقديم هذا البحث:

- أن ابن عذرة عالم متقدم حيث عاش في القرن السابع وهو عصر تميز بجودة التأليف مع وجود علماء بارزين ولاسيما في الأندلس موطن العالم محل الدراسة.
- ما عُرف عن ابن عذرة من أنه كان ماهرا حاذقا باللغة ذا ذهن ثاقب كما قال عنه السيوطيّ.
- تتلمذه على يد علماء أفذاذ ممن أَثْرَوا الدرس النحوي وأَثَّرُوا فيه كابن عصفور الذي عرف بمقدرته النحوية والصرفية تعليلا وترجيحا وأصالة.
- حاجة المكتبة العربية إلى التعريف بعلمائها غير المشهورين وتقديم آرائهم المتفرقة، وإبراز ما لهم من مكانة ومنزلة.
- عدم وجود دراسة سابقة -بحسب ما وصلت إليه- تناولت شخصية هذا العالم محل الدراسة وما له من آراء وأثر.

وتبرز مشكلة البحث في الوقوف على هذه الشخصية التي لم يقف عندها أحد من الباحثين المعاصرين، وتجلية آثاره وجهوده النحوية، وذلك من خلال الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- من هو ابن عذرة الخضراوي؟ وما أهم آثاره؟
- ما جهود ابن عذرة النحوية، ومنهجه فيها؟
- ما أهم اختيارات ابن عذرة وأثره في الدرس النحوي؟

ولهذا فإن هذا البحث يهدف لما يلي:

- التعريف بابن عذرة الخضراوي ورصد أهم آثاره.
- إيضاح جهود ابن عذرة النحوية، ومنهجه فيها.
- تتبع اختيارات ابن عذرة وأثره في الدرس النحوي.

وبعد الوقوف على هذا العالم النحوي ورصد ما قدمته المصادر النحوية عن جهوده قمت بتتبع محركات البحث والمجلات العلمية ورقية كانت أم الكترونية بحثا عن دراسات سابقة حوله، ولم أقف على دراسة تناولته بأي صورة من الصور.

وقد اعتمدت في هذا البحث على ما يلي:

- جمع آرائه وما نُقِل من مؤلفاته في كتب النحويين.
- ترتيب ما وجدته من آراء وفق ألفية ابن مالك.
- دراسة بعض اختياراته استنادا لأقوال النحاة.
- توثيق النصوص، وتخريج ما أحتاجه منها.

ولتحقيق أهداف البحث وغاياته جعلت البحث مكونا من ثلاثة مباحث، مسبوقة بمقدمة، ومتلوة بخاتمة تضم أهم النتائج، أما المباحث فهي على النحو الآتي:

المبحث الأول: ابن عذرة الخضراوي حياته وآثاره، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حياته.

المطلب الثاني: آثاره.

المبحث الثاني: جهوده النحوية، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: النصوص المنقولة من كتبه.

المطلب الثاني: منهجه من خلال النصوص المنقولة من كتبه.

المبحث الثالث: اختياراته، وأثره فيمن جاء بعده، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: اختياراته

المطلب الثاني: أثره فيمن جاء بعده.

الخاتمة.

المبحث الأول: ابن عذرة الخضراوي حياته و آثاره.

المطلب الأول: حياته

1. اسمه ونسبه:

هو الحسن بن عبدالرحمن بن عبدالرحيم بن عمر بن عبدالرحمن بن عذرة الأنصاريّ الأوسيّ الخضراويّ، كنيته أبو الحكم (السيوطي، 1998: 510/1؛ حاجي خليفة، د.ت: 515/1-516).

2. مولده ونشأته

ولد في رجب سنة 622هـ (حاجي خليفة، 2010: 28/2؛ كحالة، د.ت: 235/3؛ الزبيري وآخرون، 2003: 672/1)، وعاش في الجزيرة الخضراء (الحموي، 1993: 136/2) بالأندلس، وإليها انتسب بالخضراويّ.

كان لأسرة بني عذرة شأن في محيطهم فقد كانوا من أعيان الجزيرة الخضراء (المقري، 1968: 298/1)، ويبدو أنها أسرة عُنيت بالعلم ومن أهم العلماء من أسرته:

- جدّه الثاني (والد جدّه عبدالرحيم) وهو أبو حفص عمر بْن عَبْد الرَّحْمَن بْن عُمَر بن عبد الْعَزِيز بن حُسَيْن بن عذرة الْأَنْصَارِيّ من أهل الجزيرة الخضراء يكنى أَبَا حَفْص روى بِبَلَدِهِ عَن أَبِي الْعَبَّاس بن رزقون وبإشبيلية عَن أَبِي بكر بن الْعَرَبِيّ وبقرطبة عَن أبي القَاسِم بْن بَقِي وَأبي الْحَسَن بْن مغيث وَأبي عَبْد الله بن أصبغ وَأبي مَرْوَان بن مَسَرَّة وَأبي عبد الله بن أبي الْخِصَال وَغَيرهم، وَولي قَضَاء بَلَده ثمَّ قَضَاء سبتة وَكَانَ فَقِيها مشاورا أديبا ناظما ناثرا حدث ودرس وَأخذ عَنْهُ جمَاعَة مِنْهُم أَبُو الْوَلِيد القسطيلي الأديب وَأَبُو عَليّ عمر بن عبد الْمجِيد النَّحْوِيّ وَغَيرهمَا، وَتُوفِّي بِبَلَدِهِ فِي أول رَمَضَان سنة ٥٧٦ هـ (ابن الأبار، 1995: 100/3).

- ومنهم عمّ أبيه أبو القاسم عبدالرحمن بن عمر بن عذرة الأنصاريّ القاضي (ابن الأبار، 1986، ص 146)، الذي سمع من أبيه وغيره، وأجازه أبو عبيد الله بن الفخار وأبو العباس بن اليتيم، وقد تولى القضاء، ووصف بالصدق والفصاحة، وله قدرة على النظم والنثر الذي قد جُمع في دفتر، كما كان خطيبا مفوها توفي سنة ٦٠٦هـ (الصفدي، 2000: 121/18؛ ابن الأبار، 1995: 44/3).

- جدّه أبو الحكم عبدالرحيم بن عمر بن عبدالرحمن بن عمر بن عبدالعزيز بن عذرة الأنصاريّ، سمع من أبيه أبي حفص وأبي زيد السُّهيليّ، وأجاز له أبو العباس بن اليتيم وغيره، وقد تولى الأحكام ببلده، وكان مهتما بالأدب مجيدا للنظم والنثر توفي سنة ٦٠٩هـ (ابن الأبار، 1995: 60/3).

- والده أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالرحيم، أخذه عنه ابن الأبار ترجمة جدّه عبدالرحيم، يقول:" قَالَ لِي ذَلِكَ ابْنه أَبُو الْقَاسِم عبد الرَّحْمَن" (ابن الأبار، 1995: 60/3)، ويعدّ مصدرًا لابن الأبار في معرفة علماء وأخبار بني عذرة، يقول في موطن آخر في ترجمة أبي القاسم عبدالرحمن بن عمر، وهو عم له: "حدثني ابن أخيه أبو القاسم عبد الرحمن بن أبي الحكم الكاتب أنَّه وقف على قبر أبيه أبي حفص، ومعه أخواه :أبو بكر وأبو الحكم عبد الرحيم" (ابن الأبار، 1986، ص 146).

هذا ولم أجد في كتب التراجم الكثير عن حياته أو الظروف التي أحاطت ببيئته سوى القليل الذي لا يتجاوز بعض العبارات التي تتحدث عن مكانته ومؤلفاته وأساتذته، ولم تتحدث عن نشأته، أو تعليمه أو أسفاره أو تلاميذه إن وجدوا.

3. شيوخه

وجدت فيما وقفت عليه من الكتب (السيوطي، 1998: 510/1؛ حاجي خليفة، 2010: 28/2) أنه تتلمذ على مجموعة من العلماء، منهم:

أ. ابن عصفور

وهو علي بن مؤمن بن محمد بن علي أبو الحسن بن عصفور الحضرميّ الأشبيليّ، ولد سنة ٥٩٧هـ، ويعدّ حامل لواء العربية بالأندلس الذي لم يشتغل بغيرها، وقد عاش في أشبيلية وانتهى به المطاف في تونس وتوفي بها، كان صبورا على المطالعة لا يمل منها حتى عرف ببراعته في النحو الذي لم يؤخذ عنه غيره، على الرغم من قوله في الشعر ومنه:

لـــمّا تدنَّســـتُ بـــالتفريط فِـــي كِبَـــري وصـــرتُ مُغـــرًى بِشـــرب الـــراح واللعَـــسِ

رأيـــتُ أنَّ خِضـــاب الشـــيب أســـتر لـــي إنَّ البيـــاضَ قليـــلُ الْحمـــل للـــدَّنَسِ

ومن مصنفاته: كتاب الممتع في التصريف، وشرح الجمل، وشرح الجزولية، والسالف والعذار، وشرح الحماسة وغيرها، ومن أهم شيوخه ابن الدباج، والشلوبين الذي لازمه طويلا وأخذ النحو عنه (الصفدي، 2000: 22/165-166؛ الفيروزآبادي، 2000: 218-219؛ السيوطي، 1998: 210/2.

وعلى الرغم من ذلك إلا أنّ نفورا وقطيعة وقعت بين التلميذ وشيخه، كان سببها أن الشلوبين حين سئل عن عامل الظرف (إذ) في قول امرئ القيس (2004، ص 142):

حـــيّ الحمـــول بجانـــب العـــزل إذ لا يلائـــم شـــكلها شـــكلي

قال لسائليه: إذا خرجتم فاسألوا ذلك الجاهل، يقصد بذلك ابن عصفور الذي كان له حينها حلقته الخاصة بالدرس ويقصده إليها الكثير من الطلبة؛ وظهرت للناس براعته في النحو، وهذا ما جعل الشلوبين يبغضه، إلا أن من توجهوا بالسؤال للشلوبين توجهوا به حين وجدوا ابن عصفور يتحدث بالغريب المستعصي من النحو فتهيبوا من سؤاله، وعندما سألهم الشلوبين عما أجابهم به، فذكروا له ما رأوا عليه ابن عصفور من مهارة وإتقان في النحو، غضب وامتنع عن أن يمدهم بالإجابة (السيوطي، 1998: 2010/2؛ المقري، 1968: 209/2-210)، توفي سنة 663هـ

ب. أبو العلاء إدريس القرطبيّ

هو إدريس بن محمد بن موسى الأنصاريّ القرطبيّ كنيته أبو العلاء، نحوي وأديب اهتم بالنظم والنثر، تتلمذ على أبي جعفر بن يحيى القرطبي، وأبي محمد بن حوط الله، عُرف بصلاحه وأدبه وفضله توفي سنة 647هـ (ابن الأبار، 1995: 164/1؛ السيوطي، 1998: 436/1).

ج. أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن قاسم الأنصاري، إشبيلي، أبو الحسين، ابن السراج توفي سنة 657هـ، روى عنه (المراكشي، 2012: 545/1).

د. محمد بن عبد الله بن أبي بكر بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أحمد بن أبي بكر القضاعي، بلنسي أندي أصل السلف، أبو عبد الله، ابن الأبار، والحافظ، توفي سنة 658 هـ، وقد روى عنه (المراكشي، 2012: 280/4).

4. تلاميذه

لم أجد -فيما وقفت عليه من مراجع- تلاميذ درسوا عليه، وقد يعود ذلك لقصر الفترة التي عاشها التي لم تتجاوز العشرين عاما.

5. مكانته العلمية

على الرغم من قصر عمره إلا أنه تُرجم له، ووصفه أصحاب التراجم: بالنحويّ والنبيل الحاذق وقّاد الفكر (السيوطي، 1998: 510/1).

6. وفاته

توفي رحمه الله بعد عام ٦٤٤هـ، فقد ذكرت الكتب أنه كان حيًّا بهذا العام، فربما أنه لم يكن على قيد الحياة -والله أعلم- في العام الذي يليه (السيوطي، 1998: 510/1؛ باشا، د.ت: 218/1؛ الزبيري وآخرون، 2003: 225/3).

المطلب الثاني: آثاره (السيوطي، 2023: 28/1-29؛ السيوطي، 1998: 510/1؛ حاجي خليفة، 2010: 28/2، باشا، د.ت: 281/1؛ كحالة، د.ت: 235/3):

أ. الإعراب في أسرار الحركات في الإعراب، وقد جاء بتسميات مختلفة، فتارة باسم الإغراب في أسرار الحركات في الإعراب كما عند السيوطي، والذي جاء عنده أيضًا باسم الإغراب عن أسرار الحركات في لسان الأعراب (السيوطي، 1998: 510/1، السيوطي، 2023: 28/1-29) وهناك من ذكره باسم الإغراب في أسرار الحركات (الزبيري وآخرون، 2003: 672/1).

ويعدّ هذا الكتاب من الكتب التي لم تر النور، وقد حاولت البحث عن مخطوطة له فلم أقف على من تحدث عنها.

ب. منتهى السول في مدح الرسول، وهو مدونة مدائح نبوية، وقد جمعها في خمسة وعشرين مجلدا أو يزيد (أبو العباس الصديقي د.ت: 44/19)، وقد وصفه التجاني بالكتاب الكبير (العياشي، 2006، ص 92)، وكذلك العياشي الذي رأى ما دوّنه ابن عذرة في آخره بقوله: "كمل السفر التاسع من كتاب منتهى السول في مدح الرسول".

كما نقل ما كتبه محمد بن أبي القاسم الأنصاري: " هذا التأليف لم يقصد فيه جامعه جمع كلامه أو كلام مخصوص، بل ما انتهى إليه عمله من المدح النبويّ وما شاكلها والله أعلم كم بقي لتمام الكتاب" (العياشي، 2006، ص 347/2).

ج-المفيد في أوزان الرجز والقصيد (السيوطي، 1998: 510/1؛ حاجي خليفة، 2010: 281/1؛ باشا، د.ت: 57/2-58)، ولم أقف على وصف له، ويبدو أنه معني بالبحور والقافية.

المبحث الثاني: جهود ابن عُذرة النحوية

يمكن تحديد جهود ابن عذرة من خلال جمع النصوص التي نقلها النحويون من كتبه، ثم بيان منهجه فيها، وبالأخص كتابه (الإعراب في أسرار الحركات في الإعراب) الذي يعدّ مصدرًا للنحويين من بعده.

المطلب الأول: النصوص المنقولة من كتبه

من خلال تتبع جهود ابن عذرة في المصادر النحوية وجمْعِ ما نقله النحويون عنه، وقفت على نصوص نقلت من كتبه إما بطريق الإسناد إلى اسم كتاب له وإما بالنص على اسمه.

وبعد التقصي في كتب التراجم التي تناولت ابن عذرة ومقارنتها بما ورد عند النحويين وجدت أن المصدر الوحيد الذي أخذ النحويون عنه آراء ابن عذرة ونصوصه هو كتابه المعنون بـ" الإعراب في أسرار الحركات في الإعراب " وهي على النحو الآتي وفقًا للأبواب النحوية.

أولًا: باب لا النافية للجنس

نقل أبو حيان عن ابن عذرة ما قاله في حركة بناء ما جمع بالألف والتاء في حال كان اسما لـ(لا) النافية للجنس يقول:

"وقال أبو الحكم بن عذرة: "اختلفوا في جمع المؤنث السالم: فمنهم من قال: يُحكم له في حال البناء بما حُكم له في الإعراب، فيُجعل فتحه بالكسر كما كان نصبه، وهو قول الأكثر. وقال المازني والفارسي: ينبغي أن يفتح، فيقال: لا ورقاتَ لك. قالا: لأنّ الحركة في حال الإعراب كانت للورقات نفسها، وهي الآن لمجموع المركب (لا) والاسم المنفي، وحركة المركبين الفتح. فأما سيبويه فلا نصَّ له على أحد المذهبين أصلا. وما ذهب إليه المازني قياس جيد" (أبو حيان الأندلسي، 2005: 230/5).

ويلحظ أن أبا حيان يلخص قول ابن عذرة، ولهذا يكثر من قوله: قال؛ للدلالة على اختصار نص ابن عذرة من كتابه.

ثانيًا: باب نائب الفاعل

1- بناء الفعل الأجوف للمفعول:

نقل أبو حيان عن ابن عذرة في هذا الباب اللغات الواردة في بناء الفعل المعتل العين، نحو: قال وباع، يقول:

"وقال أبو الحكم بن عذرة: "لغة قُوْلَ وبُوْعَ هي أردأ اللغات؛ لشذوذها استعمالا وقياسًا، وهذه اللغة الثالثة إنما تكون في الثلاثي من الأفعال، فأما الزائد على ذلك فليس فيه إلا النقل، نحو أُنقِيد" انتهى (أبو حيان الأندلسي، 2005: 271/6-272؛ أبو حيان الأندلسي، 1998: 1345/3).

ونقل عنه السيوطي: "وأنكر أبو الحكم الحسن بن عذرة فيه الثانية وأجاز مع القلب ياء الإشمام" (السيوطي، 2001: 39/6).

2- بناء الفعلين (افتعل وانفعل) للمجهول

"وقال أبو الحكم بن عذرة: فأما الزائد على ذلك فليس فيه إلا النقل، نحو: انقيد. انتهى" (أبو حيان الأندلسي، 1998: 1345/3).. ويؤكد ذلك ابن هشام بقوله: "وادعى ابن عذرة امتناعها في افتعل وانفعل" (ابن هشام، د.ت: 157/2) وكذلك الشيخ خالد الأزهري (الأزهري، د.ت: 295/1).

3. كسر ما قبل عين الكلمة بإشمام ضمّ في بناء (قال وباع وانقاد واختار)

نقل أبو حيان نصًا طويلا من كتاب أبي الحكم بن عذرة، يقول:

"وقال أبو الحكم بن عذرة: ومن الناس من ذهب إلى أن الإشمام إنما يتصور في الوقف دون الوصل، وذلك أن معناه ضم الشفتين من غير صوت، وذلك لرأي العين لا للسمع. قال: والإشمام على هذا لا يتمكن أولًا لأنه لا بد لك أن تشوب الكسرة شيئًا من صوت الواو، فتغير صوت الناطق بهذه الكسرة إلى صوت الضمة، فتبطل حقيقة الإشمام.

ومن القراء من زعم أن الإشمام يمكن أولًا من غير أن يتغير لفظ الكسرة، كما يكون الإشمام في الوقف، ولا تتغير الكسرة، وهذا ليس في قوة البشر، ولو تكلفت ذلك لم تستطعه.

وقد كان الأستاذ أبو الحسن- يعني ابن عصفور -يقول: لعل هذا المذكور يهيئ شفتيه للنطق بالضمة قبل النطق بالحرف، ثم ينطق به، فيكون الإشمام في غير الأواخر عكس ما هو في الآخر.

وهو رأي فاسد؛ لأنه إذا قام الدليل على أن النية بالحركة أن تكون بعد الحرف وجب ألا يقع الإشمام إلا بعد نطق الحرف؛ إذ هو إشارة للحركة، فينبغي أن تكون تلك الإشارة في موضع الحركة، وأيضًا فقد اتفق في الوقف على الإشمام بعد النطق بالحرف، واختلف هنا، فينبغي أن يرد ما اختلف فيه إلى ما اتفق عليه، فإن تعذر ذلك كما تقدم وجب ألا يقال: إنه إشمام، ولو قيل فيه: إنه روم، لكان صحيحًا؛ لأن الروم عبارة عن تضعيفك النطق بالحركة حتى يسمع لها صويت ضعيف يكاد يخفى، لكن يدركه الأعمى، وهذا موجود في مثل: قِيل وغِيض، فينبغي أن يسمّى رومًا، لكن عبارة من تقدم عنه بالإشمام كما ذكرت لك "انتهى كلام ابن عذرة" (أبو حيان الأندلسي، 2005: 6/269-270).

ثالثًا: باب نصب الفعل المضارع وجزم

1- مجيء (أنْ) زائدة؛ للتنبيه

نقل أبو حيان نصًا من كتاب ابن عذرة، يقول فيه:

" وقال الأستاذ أبو عليّ فيما نقله عنه صاحب (كتاب الإغراب): "وإنما كانت دالةً ومنبهة على السبب، وأنه وقع بعقبه الإساءة؛ لأنها تكون للسبب في قولك: جئتُ أن تعطيني، أي: للإعطاء، فلما كانت هنا مفعولًا من أجله دخلت هناك؛ تنبيهًا على أنّ الإساءة كانت لأجل المجيء. وكذلك في قولهم: أَمَا واللهِ أنْ لو فعلتَ لفعلتُ، أكّدتْ أن ما بعد لو، وهو السبب في الجواب الذي غلبت عليه لو" (أبو حيان الأندلسي، 2005: 15/382).

2- حركة لام الأمر

يقول أبو حيان الأندلسي:

"قال صاحب كتاب (الإغراب): وهي -يعني لام الأمر- مكسورة، وحكى الفراء أن من العرب من يفتح هذه اللام؛ لفتحة الياء بعدها. قال: فلا يكون على هذا الفتح إن انكسر ما بعدها أو انضم. انتهى كلامه" (أبو حيان الأندلسي، 2005: 16/7).

وقد صرّح أبو حيان في (البحر المحيط) باسمه قائلا: "ونقل صاحب كتاب (الإعراب)، وهو أبو الحكم بن عذرة الخضراوي عن الفراء،.." (أبو حيان الأندلسي، 2005: 2/69).

ويلحظ في النص الثاني أن اسم الكتاب هو " الإعراب " وقد نسب لابن عذرة؛ وقد توهم محقق التذييل والتكميل في نسبة الكتاب لأبي عذرة حيث علق على اسم الكتاب قائلا: " لعله يقصد أبا الحسن علي بن أحمد الواحدي المتوفى سنة 468هـ (أبو حيان الأندلسي، 2005: 2/69).

وقد ناقض المحقق نفسه في تعليق آخر في مجلد آخر من التحقيق، حيث علق على قول أبي حيان: " ولا نعلم خلافًا في جواز الجزم، وأنه فصيح مختار، إلا ما ذكره صاحب (كتاب الإعراب)،.." بقوله: " تقدم باسم (الإغراب) والصواب: الإعراب في أسرار الحركات في الإعراب" (أبو حيان الأندلسي، 2005: 15/382).

3- حكم جزم جزاء الشرط إن صُدّر الكلام بماضٍ:

نقل أبو حيان الأندلسي عن ابن عذرة رأيه في هذه المسألة، يقول أبو حيان:

"ولا نعلم خلافا في جواز الجزم، وأنه فصيح مختار، إلا ما ذكره صاحب (كتاب الإعراب) عن بعض النحويين أنه لا يجيء في الكلام الفصيح؛ وإنما يجيء مع (كان) لأنها أصل الأفعال، ولا يجوز مع غيرها" (أبو حيان الأندلسي، 2005: 83/16).

4- دلالة دخول النفي على الشرط

نقل أبو حيان الأندلسي في دخول النفي على الشرط قوله:

"قال صاحب (كتاب الإعراب): " وكذلك يجري في التلطف في الإخبار بالوعيد لمن كان عند الآمر بمنزلة، ومنه قوله تعالى: {**وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ**} [المائدة: 67]، نبّه بأنه ما بلّغ على الوعيد اللاحق، فكأنه قال: فلستَ تعدم الجزاء على ذلك. ويحتمل أن يريد تعالى: وإن لم تفعل لخوفِ أحد فلا تسقط عنك المطالبة، بل أنت غير مُبَلِّغ، ويراد قطع العذر عنه، ولذلك قال تعالى: {**وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ**} [المائدة: 67] وقيل: هو على تقدير: إن تُبَلِّغ بعضًا فكأنك غير مُبَلِّغ. ومنه قولك: إن قلتَ زيدٌ قائمٌ فهو قائمٌ، تريد فهو حقٌّ، أي: في نفس الأمر كذلك، كقوله (الشريشي، 2006: 230/3؛ ناظر الجيش، 2007: 4426/9؛ الرازي، 1420: 100/2):

إن قلـــتُ لا زلـــتَ مرفوعًـــا فأنـــت كـــذا أو قلـــتُ زانَـــكَ ربـــي فهـــو قـــد فعـــلا

وترتّب هذا على الشرط يقدَّر: فاعلم أو فتبَيّنْ أو نحوه. وكذلك {**إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ**} [يوسف: 77] انتهى كلامه" (أبو حيان الأندلسي، 2005: 176/16-177).

5- دلالة حروف التحضيض بحسب زمن الفعل

نقل أبو حيان كلام ابن عذرة عن دلالة حروف التحضيض في الكلام، يقول:

"قال صاحب (كتاب الإعراب): " تدخل على المستقبل إذا كانت تحضيضًا، والماضي إذا كانت توبيخًا، نحو: هلّا فعلتَ كذا، تُوَبّخه على التَّرك، وقال تعالى: {**لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ**} [الحجر: 7] تحضيضا، فقصر هذا التوبيخ على الماضي" (أبو حيان الأندلسي، 2005: 249/16).

رابعًا: باب الحكاية

نقل أبو حيان عن ابن عذرة حركة المحكي المرفوع بعد (مَنْ) قائلًا:

"وقال أبو الحكم الحسن بن عبد الرحمن بن عذرة الخضراويّ في كتابه المسمى" بالإغراب عن أسرار الحركات في لسان الإعراب" حركة المحكيّ في حال حكاية الرفع: منهم من يقول: إنها لا للبناء ولا للإعراب؛ حملًا لحالة الرفع على حالة النصب والجر. ومنهم من يقول: إنها للإعراب؛ لأنه لا ضرورة في تكلُّف تقديرِ رفعه مع وجود أخرى. وإنما قيل به في الحالتين الأُوليَين للضرورة، والأول أشبَهُ بمذاهب النحاة وأقيَسُ بمذاهب البصريين؛ ألا تراهم ردّوا على الكوفيين في اعتقادهم أن الرفع في خبر إنّ وأخواتها على ما كان عليه قبل دخول العامل" انتهى ما لخّصتُه من كلام ابن عذرة. (أبو حيان الأندلسي، 2005: 321/16-322)، وقد نقل عنه هذا الرأي ابن عقيل (1984: 263/3)، والسيوطي (2023: 28/1-29).

خامسًا: باب التذكير والتأنيث

نقل أبو حيان ما ذكره ابن عذرة من تغليب كثرة التذكير في الجنس المميز واحده بالهاء قوله:

"وذكر المصنف أن الجنس المميز واحده بالهاء لغة الحجازيين أن يؤنث، ولغة التميميين والنجديين أن يُذكر، ولم يذكر لغة غير هؤلاء من العرب ولا أيّ اللغتين أكثر. وذكر غيره -وهو صاحب (كتاب الإعراب)- أن التأنيث لغة أهل الحجاز، وغيرهم إلا بني تميم وأهل نجد فالتذكير لغتهم. قال: والتذكير أكثر" (أبو حيان الأندلسي، 2005: 28/17).

المطلب الثاني: منهجه من خلال النصوص المنقولة من كتبه

من خلال النظر في النصوص المنقولة عن كتاب (الإعراب) يمكن التعرف على محتوى الكتاب ومنهجه، وما تضمنه الكتاب من قضايا نحوية، وذلك على النحو الآتي:

أولا: شمول الكتاب للأبواب النحوية

حيث إن النصوص المنقولة تنتمي إلى أبواب متعددة، كباب لا النافية للجنس، وباب نائب الفاعل، ونواصب الفعل المضارع وجوازمه، وباب الحكاية، وباب التذكير والتأنيث، ويلحظ أن هذه الأبواب من أول أبواب النحو وأوسطه وآخره.

ثانيًا: عنايته بدقائق الأبواب النحوية

وذلك يظهر في عدة مواضع كتناوله لحركة لام الأمر، واهتمامه بحركة ما بعد (مَن) في باب الحكاية، وبيانه أن غرض التلطف يجعل النفي الداخل على فعل الشرط يتجاوز الحكم عليه منفيا إلى تسلط النفي على المتعلق بذلك النفي، وتفصيله في معنى ما تدخل عليه حروف التحضيض بحسب زمن الفعل.

ثالثًا: عنايته بالأدلة النحوية

توضح النصوص المنقولة عن ابن عذرة عناية بالأدلة النحوية على النحو الآتي:

1-السماع

السماع هو الأصل الأول من أدلة الاحتجاج، والدليل المعتبر، وما عداه من الأدلة متفرع عنه، يقوى بمدى قوة ارتباطه به، ومنطق اللغة وطبيعتها واعتمادها على الحس والذوق يؤيد ذلك، ويجعل القياس المقبول ما كان قريبًا من الفطرة بعيدًا عن تعقيد المناطقة ومتاهات الفلسفة، والإيغال في التعليل والسفسطة (رفيدة، 1982: 91/1)، فمنه أُستُنبطت القوانين، وعليه تعوّل الأحكام، فمنحه العلماء جُلّ اهتمامهم، حيث كان هدفًا لهم، ومبتغى للرواة، ومقصدًا لأوائل النحاة، فمن أجله جابوا الصحراء؛ ليقابلوا الأعراب الفصحاء، ناقلين للغتهم ومسجلين لنثرهم وشعرهم.

وللمسموع منزلة كبيرة عند ابن عذرة، ووردت بعض الألفاظ الدالة على اعتزازه بالسماع، وأن بعض القواعد والضوابط النحوية لا يمكن تعميمها، ولهذا يرى عدم جواز القياس، وأن يكون المسموع موضحًا للظاهرة الواردة عن العرب دون بناء الأحكام عليها والقياس عليها بشكل مطلق، ولهذا يرى أنّ مدار الأمر على النقل فقط دون تجاوزه إلى غيره، يقول: ".. فأما الزائد على ذلك فليس فيه إلا النقل.." (أبو حيان الأندلسي، 2005: 271/6).

وقد تعدد المسموع عنده، فهو يستدل بالآيات القرآنية، كقوله: " وكذلك يجري في التلطف في الإخبار بالوعيد لمن كان عند الآمر بمنزلة، ومنه قوله تعالى: {وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ} [المائدة: 67]" (أبو حيان الأندلسي، 2005: 176/16). وربما أردف بعض النظائر من الآيات التي تؤيد ما يتكلم عنه، ومن ذلك قوله:" وترتّب هذا على الشرط يقدَّر: فاعلم أو فتبيّنْ أو نحوه. وكذلك {إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ}" [يوسف: 77].

وأيضًا الظواهر اللغوية المحكية عن القبائل العربية، كما ينقل عن ابن عذرة النحويون في التأكيد على بعض اللغات، ومن ذلك قوله: "وذكر غيره -وهو صاحب (كتاب الإعراب)- أن التأنيث لغة أهل الحجاز، وغيرهم إلا بني تميم وأهل نجد فالتذكير لغتهم. قال: والتذكير أكثر".

وحكم على بعضها بالشذوذ، ومن ذلك حكمه على إحدى لغات بناء الفعل المعتل العين، يقول: "لغة قُوْلَ وبُوْعَ هي أردأ اللغات؛ لشذوذها استعمالا وقياسًا".

كما أنّ للشعر مكانًا للاستدلال في دعم الظواهر اللغوية، ومن ذلك قوله: "منه قولك: إن قلتَ زيدٌ قائمٌ فهو قائمٌ، تريد فهو حقٌّ، أي: في نفس الأمر كذلك، كقوله (الشريشي، 2006: 230/3؛ ناظر الجيش، 2007: 4426/9؛ الرازي، 1420: 100/2):

إن قلـــتُ لا زلـــتَ مرفوعًـــا فأنـــت كـــذا أو قلـــتُ زانَـــكَ ربـــي فهـــو قـــد فعـــلا".

2- القياس:

يعدّ القياس الجانب القويّ في النحو واللغة، وهو مبني على السماع وراجع إليه، فلا يقاس إلا على ما سمع عن العرب، ولا تكاد ترى قياسًا إلا وله أصل مسموع. وهو في عرف العلماء "عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، أو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، أو اعتبار الشيء بالشيء بجامع" (الأنباري، 1957، ص 93).

وهذا الأصل له منزلته أيضًا عند ابن عذرة، فهو يأخذ به في ترجيح الأقوال، ومن ذلك ترجيحه رأي المازني في فتح اسم لا النافية للجنس إذا كان الاسم جمعَ مؤنثٍ سالمًا، يقول: ".. وما ذهب إليه المازني قياس جيد.. "، وفي تأييد مذهب على مذهب يرجح قولًا بصريًا في نوع حركة المحكيّ في حال حكاية الرفع يقول: "...والأول أشبَهُ بمذاهب النحاة وأقيَسُ بمذاهب البصريين.."

3- الإجماع

يعدّ الإجماع الدليل الثالث من حيث قوة الأدلة النقلية عند النحويين، وبه أخذ النحويون في الحكم على بعض القضايا، وهو كما عرّفه السيوطي "إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة " (السيوطي، 1988، ص 66؛ نحلة، 1987، ص 81)، ولم يرد مما وقفت عليه شاهد على الاحتجاج به، لكنّ أبا حيان أورد عن ابن عذرة ما قد يفهم منه أنه ينقض إجماع النحويين، ومن ذلك قوله في حكم جزم جزاء الشرط إن صُدّر الكلام بماضٍ: "ولا نعلم خلافا في جواز الجزم، وأنه فصيح مختار، إلا ما ذكره صاحب (كتاب الإعراب) عن بعض النحويين أنه لا يجيء في الكلام الفصيح؛ وإنما يجيء مع (كان) لأنها أصل الأفعال، ولا يجوز مع غيرها".

رابعًا: عنايته بالخلاف النحوي بين النحاة

إذ توضح النصوص أنّ الكتاب يعد مصدرًا في الخلاف النحوي، وأكبر دليل على ذلك نقول أبي حيان عنه في (كتاب التذييل والتكميل)، وهو الكتاب الحاوي لكثير من الخلافات النحوية، ولا يخفى أن أبا حيان قد أخذ مادة هذا الكتاب من مصادر متعددة في النحو العربي، وبعضها ما يزال مفقودا، ومنها كتاب ابن عذرة، وقد عرف عن ابن حيان تحقيقه في النقول والأقوال، وذلك مثل قوله:".. اختلفوا في جمع المؤنث السالم.." وقوله: ".. منهم من يقول: إنها لا للبناء ولا للإعراب حملا لحالة الرفع على حالة النصب والجر. ومنهم من يقول إنها للإعراب لأنه لا ضرورة في تكلُّف تقديرِ رفعه مع وجود أخرى..".

بل تعدى الأمر إلى أنّ أبا حيان ينقل عنه نصوصًا لعلماء، كانت كتبهم من ضمن مصادره في التذييل، وذلك كنقله عن الأستاذ أبي علي الشلوبين، إذ يقول أبو حيان:" وقال الأستاذ أبو علي فيما نقله عنه صاحب كتاب (الإعراب)..".

بل إنّ بعض الخلافات النحوية بيّنها أكثر من غيره من النحويين، كما في حديثه عن الخلاف بين البصريين والكوفيين في حكم المحكي بـ(مَن) إذا كان مرفوعًا، هل الرفع يعدّ حكاية أو علامة إعراب؟ وفي هذه المسألة الخلافية يعدّ من أكثر النحويين توضيحًا لها، وبيانًا لمذاهب النحويين فيها، وذكرًا لدليلهم فيها.

ويمكن القول بأنّ أنماط الخلاف الواردة عند ابن عذرة -وفقًا للنصوص المنقولة عنه-أربعة: بين المدرستين البصرية والكوفية، وبين علماء المدرسة الواحدة، وبين النحويّ وجماعات النحويين، وبين النحوي والنحوي فقط.

خامسا: عنايته بلغات العرب

تتمثل العناية بلغات العرب من جهتين:

أولاهما: رصد اللغات الشائعة في بعض المسائل، وهي عنده وعند غيره، ومن ذلك في قوله: ".. لغة قُوْلَ وبُوْعَ هي أردأ اللغات لشذوذها استعمالا وقياسا..".

وثانيتهما: التفرّد بنقل اللغة مع بعض النحويين، ومن ذلك قوله:"... وذكر غيره – وهو صاحب (كتاب الإعراب) – أن التأنيث لغة أهل الحجاز، وغيرهم إلا بني تميم وأهل نجد فالتذكير لغتهم. قال: والتذكير أكثر".

سادسًا: تعدد مصادر الكتاب

توضح نصوص الكتاب أنه غني بالمادة العلمية وآراء المتقدمين من النحويين وكذلك العلماء القريبين من عصر المؤلف فقد ورد نص للفراء، ونقول من كتاب أبي علي الشلوبين، وهذا يؤكد أن الكتاب ذو مصادر متعددة، وأصبح مصدرا للعلماء بعده.

سابعًا: تقصّي المادة العلمية من مصادرها:

وضّحت بعض النقول عن ابن عذرة بحثه وتدقيقه في أقوال النحويين وآرائهم والبحث عنها في كتبهم لا عن طريق كتب وسيطة، ومن ذلك قوله في حركة اسم لا النافية للجنس إذا كان الاسم جمعَ مؤنثٍ سالمًا، يقول: " فأما سيبويه فلا نصَّ له على أحد المذهبين أصلا".

ثامنًا: وضوح الشخصية والرأي:

تبين النصوص أن له رأيا وشخصية في الاختيار بين الآراء بدليل نقل العلماء لآرائه ويظهر ذلك في قوله: ".. فلا يكون على هذا الفتح إن انكسر ما بعدها أو انضم..."، وقول السيوطي فيما نقله عن ابن عذرة: ".. وأنكر أبو الحكم الحسن ابن عذرة فيه الثانية وأجاز مع القلب ياء الإشمام"، وفيما نقله عنه ابن هشام من امتناع لغة الضم الخالص في افتعل وانفعل: ".. وادعى ابن عذرة امتناعها في افتعل وانفعل.. "، وفي قول ابن عذرة: ".. وإنما قيل به في الحالتين الأُوليَين للضرورة.."، وفي قوله: ".. وإنما يجيء مع (كان) لأنها أصل الأفعال، ولا يجوز مع غيرها"، وقوله: ".. وكذلك يجري في التلطف في الإخبار بالوعيد لمن كان عند الآمر بمنزلة..."، وقوله: ".. تدخل على المستقبل إذا كانت تحضيضا، والماضي إذا كانت توبيخًا..".

كما أنه يتعقب الأقوال التي ينقلها، ما يدلّ على استقلال في الرأي، حتى وإن كان المتعقّب واحدًا من شيوخه، ولهذا فقد يحكم بفساد قول عالم في مسألة ما، كما فعل مع شيخه، يقول أبو حيان فيما نقله عنه: "وقد كان الأستاذ أبو الحسن-يعني ابن عصفور -يقول: لعل هذا المذكور يهيئ شفتيه للنطق بالضمة قبل النطق بالحرف، ثم ينطق به، فيكون الإشمام في غير الأواخر عكس ما هو في الآخر. وهو رأي فاسد".

تاسعًا: العناية بدلالة السياق

للسياق أثر كبير في فهم النّص، ويعين على توضيح دلالة الألفاظ المتعددة في النص التي قد يصعب فهمها، وقد يكون مرجحًا لمعنى دون آخر، ولهذا فإنّ بعض النصوص الواردة عند ابن عذرة تبيّن عنايته بالدلالة اللفظية والعامة، وموقعها من السياق، ومن ذلك حديثه عن اجتماع النفي مع الشرط في بعض الآيات القرآنية، وحرصه على تفسير المعنى بصورة جليّة بما يتفق مع دلالات الألفاظ، يقول ابن عذرة فيما نقل عنه: "قال صاحب (كتاب الإعراب): " وكذلك يجري في التلطف في الإخبار

بالوعيد لمن كان عند الآمر بمنزلة، ومنه قوله تعالى: {وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ}[المائدة: 67]، نبّه بأنه ما بلّغ على الوعيد اللاحق، فكأنه قال: فلستَ تعدم الجزاء على ذلك. ويحتمل أن يريد تعالى: وإن لم تفعل لخوفِ أحد فلا تسقط عنك المطالبة، بل أنت غير مُبَلِّغ، ويراد قطع العذر عنه، ولذلك قال تعالى: {وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ} [المائدة: 67] وقيل: هو على تقدير: إن تُبَلِّغ بعضًا فكأنك غير مُبَلِّغ.، منه قولك: إن قلتَ زيدٌ قائمٌ فهو قائمٌ، تريد فهو حقٌّ، أي: في نفس الأمر كذلك".

المبحث الثالث: اختياراته النحوية و أثره فيمن جاء بعده

يتضح من نصوص كتاب ابن عذرة أنّ له رأيًا في مسائل النحو وقضاياه، حتى غدت بعض أقواله يتناقلها محققو النحويين من بعده، ومن هنا يتبين أثره فيمن جاء بعده.

المطلب الأول: اختيارات ابن عذرة

لم تكن النصوص المنقولة عن ابن عذرة هي حكاية للآراء النحوية، أو المسائل، أو الخلافات بين البصريين والكوفيين، بل كان له رأي فيما ينقل، معتمدًا الأدلة النقلية والعقليّة، وفي هذا المطلب نقوم بعرض بعض المسائل التي أشار إليها ابن عذرة، وكان له رأي واضح فيها؛ إمّا مستقلًا بنفسه، وإمّا مؤيدًا غيره، ومن تلك المسائل التي نقلت عنه ما يلي:

المسألة الأولى: في حركة لام الأمر

يرى ابن عذرة أنّ الأصل في حركة لام الأمر الكسر، وأجاز الفتح بقيد عدم انضمام أو كسر فاء الكلمة بعد لام الأمر المفتوحة، يقول ابن عذرة: " فلا يكون على هذا الفتح إن انكسر ما بعدها أو انضم. "، وعند النحويين أن لام الأمر لها ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن تكون مكسورة:

وهو الأصل (الفراء، 1983: 285/1)؛ لأن " العلة في كسرها أنها في الأفعال نظيرة حرف الجر في الأسماء، ألا ترى أن كل واحدة منهما مختصة من العمل بما يخص القبيل الذي هي فيه، فلا يتعداه إلى ما سواه، فمن حيث وجب كسر لام الجر في نحو: لزيدٍ مالٌ، ولجعفرٍ؛ للفرق بينها وبين لام الابتداء، كذلك أيضا وجب كسر هذه اللام؛ لأنها في الأفعال نظيرة تلك في الأسماء" (ابن جني، 1990: 387/2).

وهذا الأصل محتم في حال استئنافها، يقول الفراء: " وكل لام أمر إذا استؤنفت، ولم يكن قبلها واو ولا فاء ولا ثُمّ، كُسرت، فإذا كان معها شيء من هذه الحروف سُكّنت، وقد تكسر مع الواو على الأصل" (الفراء، 1983: 285/1).

ويرى ابن جني أنه لو" قال قائل: إنما كُسرت لام الأمر للفرق بينها وبين لام الابتداء التي تدخل على الأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين لكان قولا قويا، ألا ترى أنك تقول: إن زيدًا ليضربُ، أي لضاربٌ، فكرهوا أن يقولوا في الأمر: إنَّ زيدًا ليضرب، فيلتبس بقولك: إنَّ زيدًا لضارب" (الفراء، 1983: 387/2-388).

الحالة الثانية: أن تكون مفتوحة

وهذه اللغة هي لغة سُليم، أشار إليها الفراء بقوله: " وبنو سُليم يفتحون اللام، إذا استؤنفت، فيقولون: لَيَقمْ زيد، ويجعلون اللام منصوبة في كل جهة، كما نصبتْ تميم لام كي إذا قالوا: جئت لَآخذ حقّي" (الفراء، 1983: 285/1). وقد خطأ الزجاج. فتح اللام برمته؛ منعا لشبه لام التوكيد (الزجاج، 1988: 98/2).

وأجاز ابن عذرة هذا الفتح بقيد، إذ يرى أنه " لا يكون على هذا الفتح إن انكسر ما بعدها أو ضُمّ، نحو: لِيُنْذِر، ولِتُكْرِم أنتَ خالدًا" (السمين الحلبي، 1986: 284/2).

الحالة الثالثة: أن تكون ساكنة

وهذا يكون في حال سبق اللام حرفا العطف الواو أو الفاء، وعلل سيبويه ذلك بـ " أنّها كثرت في كلامهم، وصارت بمنزلة الهاء في أنها لا يلفظ بها إلا مع ما بعدها، وذلك قولك: فَلْينظر، وَلْيضرب. ومن ترك الهاء على حالها في هي وهو ترك الكسرة في اللام على حالها" (سيبويه، 1983: 151/4-152). وسيبويه هنا يرى مشابهة تسكين لام الأمر بِي وهُو، إذا كان قبلها واو أو فاء، وذلك قولك: وهْو ذاهب، ولَهْو خير منك، فَهْو قائم، وكذلك هي (سيبويه، 1983: 151/4).

وعلل السيرافي هذا الأمر " لشيئين: أحدهما: ما ذكره -يعني سيبويه- من كثرة ذلك، وأنّ الفاء والواو لا ينفردان واللام بعدهما مكسورة تسكُن كما تسكن الخاء في (فَخِذٍ) حين قالوا: فَخْذ. ويجوز أن يكون فصلوا بين لام الأمر ولام كي؛ لأنه لا يُسكنون في لام (كي) كما أسكنوا في لام الأمر" (السيرافي، 2011: 83/16-84).

ويرى السيرافي أن بعضهم أسكن لام الأمر أيضًا مع (ثُمّ)، استدلالًا بقراءة الكسائي وغيره {**ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ**} [الحج: 29] (ابن الجزري، 2002: 244/2) بتسكين اللام. ووصف ابن خروف تسكين اللام مع (ثم) بأنّ "ذلك قليل" (الحارثي، 1442، ص 430).

ويرى المرادي أنّه " يجوز إسكانها بعد الفاء والواو، وهو أكثر من تحريكها، نحو: {**فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي**} [البقرة: 186]، ويجوز إسكانها بعد (ثمّ)، وليس بضعيف، ولا مخصوص بالضرورة، خلافًا لزاعم ذلك، وبه قرأ الكوفيون، وقالون، والبزي نحو: {**ثُمَّ لْيَقْطَعْ**} [الحج: 15]" (المرادي، 1992، ص 111، 112). ونقل ابن هشام الأنصاري ما قاله المرادي ورأى أنّ " ذلك ردّ على من قال: إنه خاص بالشعر" (ابن هشام، 1987: 223/1). ويرى أبو حيان أنّ " هذا كله لا ينبغي أن يقال؛ لأن ما قرأ به جمهور القراء في السبعة لا يُردّ ولا يوصف بضعيف ولا قليل" (أبو حيان الأندلسي، 2005: ابن مالك، 1990: 8/16). وأيده الأنطاكي بأنّ ما ثبت في السبعة لا يصح وصفه بالضعف أو القلة (الأنطاكي، 2011: 519/2).

ونقل المرادي الخلاف في وجه تسكين هذه اللام بعد هذه الأحرف، فقال الأكثرون: إنه من باب الحمل على عين (فَعِل) إجراء للمنفصل إجراء المتصل (المرادي، 1992، ص 112). ويرى السهيلي أنّ هذا التوجيه " حسن، لولا أنه ينكسر عليهم بلام الإضافة ولام كي، فإن العرب لا تقول: هذا لك وَلْزَيد، ولا: جئتُ لأصليَ وَلْأَقرأ، بسكون اللام، وإنما النكتة في ذلك أن لام الأمر عملها الجزم، ففعلوا بها كما فعلوا بباء الجرّ حيث كسروها؛ تشبيها بعملها، وإشعارًا بالخفض الذي هو من شأنها، فكذلك سكّنوا لام الأمر؛ إشعارًا بعملها، غير أنه لا يبتدأ بساكن، فإذا تقدّمها حرف متحرك حسُن تسكينها، وحسُن أيضًا تحريكها؛ لأنّ الحرف الذي قبلها غير لازم لها" (أبو حيان الأندلسي، 2005؛ ابن مالك، 1990: 6/16).

وردّ ابن مالك توجيه التسكين بالحمل على عين (فَعِل) كما قال به الأكثرون؛ لأنّ ذلك إجراء منفصلٍ مُجرى متصلٍ، ومثل هذا لا يكاد يوجد مع قلته إلا في الاضطرار (ابن مالك، د.ت: 1564/3).

ومن هنا يرى ابن مالك أنّ " للام الطلب الأصالةَ في السكون من وجهين: أحدهما مشترك فيه، وهو كون السكون متقدّمًا على الحركة، إذ هي زيادة، والأصل عدمها. والثاني: خاص، وهو أن يكون لفظها مشاكلًا لعملها كما فُعل بباء الجر، لكن منع من سكونها الابتداء بها فكسرت. وبقي للقصد تعلّق السكون، فإذا دخل عليه واو أو فاء رجع غالبًا إلى السكون؛ ليؤمَن دوام تفويت الأصل" (ابن مالك، د.ت: 1564/3).

لكن يبدو أنّ ابن مالك قد تغيّر رأيه، فوافق الأكثرية بتوجيههم لحالة التسكين للام، كما أنه قال بأن لام الأمر مبنية على الكسر؛ لأنه أقرب إلى الجزم؛ لأنها حركة مقابل مقابله وهو الجر (ابن مالك، 1990: 58/4).

واختصّ ابن عذرة بأنّه قيّد جواز الفتح للام الأمر بعدم انضمام أو كسر فاء الكلمة بعد لام الأمر المفتوحة، ولم يجعل جواز الفتح فيها على الإطلاق والذي يوحي به قول الفراء (الزجاج، 1988: 285/1).

المسألة الثانية: في حكم بناء جمع المؤنث السالم المنفي ب (لا) النافية للجنس

اختار ابن عذرة بناء اسم (لا) النافية للجنس على الفتح عوضًا عن الكسر إذا كان جمع مؤنث سالمًا وفاقًا للمازني، ورأى أن هذا القياس من المازني يعدُّ قياسا جيدا؛ لأنّ الحركة في حال الإعراب كانت للكلمة نفسها، وهي الآن لمجموع المركب: (لا) والاسم المنفي، وحركة المركبين الفتح، يقول ابن عذرة: " وما ذهب إليه المازني قياس جيد ".

وهذا الاسم اختلف النحويون في حركة بنائه على أربعة أقوال (أبو حيان الأندلسي، 2005؛ ابن مالك، 1990: 232/5):

الأول: كسر تاء جمع المؤنث السالم، مع التنوين، وبه قال قوم من المتقدمين، فيقال: لا مُسلماتٍ (أبو حيان الأندلسي، 1998: 1297/3). ووافقهم ابن خروف (أبو حيان الأندلسي، 2005؛ ابن مالك، 1990: 232/5). واستدلوا على ذلك بأنّ البناء على الكسر مع التنوين يعدّ " قياسًا لا سماعًا؛ نظرًا إلى أن التنوين للمقابلة لا للتمكن" (الرضي، 1993: 818/2). ويرى الرضي أنّ هذ القول " منقوض بنحو: يا مسلماتِ، مجردًا عن التنوين اتفاقًا" (الرضي، 1993: 818/2).

ويرى ابن فلاح أنّ "الأجود حذفه؛ لأنه –وإن دلّ على المقابلة- فلا يخرج عن الدلالة على تمكن الاسم، وذلك ينافي البناء" (ابن فلاح اليمني، 2000: 251/3).

الثاني: كسر تاء جمع المؤنث السالم، بغير تنوين، وهو مذهب الأكثرين (أبو حيان الأندلسي، 2005؛ ابن مالك، 1990: 232/5)، ونسبه الرضي إلى الجمهور (الرضي، 1993: 818/2)، وجوّده ابن فلاح اليمني، وعلل ذلك بـ " أنها حركة نصبه" (ابن فلاح اليمني، 2000: 250/3)، وعلة الجمهور أنها – وإن لم تكن للتمكن – فهي مشبهة لتنوين التمكن (الرضي، 1993: 818/2).

الثالث: فتح تاء جمع المؤنث السالم، ومن أوائل من قال به المازني، وممن نقل ذلك عنه بسنده أبو علي الفارسي، حيث يقول: "أخبرني أبو بكر عن أبي العباس، قال: سألته - يعني أبا عثمان - عن (لا أذرعات لك) إذا أراد الإضافة، فقال: لا أذرعات لك. فقلت: لِمَ وأنت تفتح التاء في غير الإضافة؟ فقال: لأني إذا لم أضف، فالفتحة لـ(لا) ولـ(أذرعات) جميعًا؛ لأنه اسم واحد، فقد زال ما كان لـ(أذرعات) وحدها، وإذا أضفتها فهي منفصلة من (لا) لأنها مضافة، فهي منصوبة بـ(لا)، كأني قلت: لا أذرعاتك. ولذلك منعتها التنوين" (أبو علي الفارسي، 1987، ص 312).

وأوضح أبو علي الفارسي بسنده علة أبي عثمان المازني، بأنك " إنما فتحت التاء ولم تكسرها، وهي نظيرة الهاء في قولك: لا مسلمة لك. وإذا كانت الهاء مفتوحة تكون التاء مكسورة، من قبل أنك جعلت (لا) والمسلمات اسمًا واحدًا، وهو بناء، ولم تُعمل فيه (لا) إنما هو بناء كبناء (خمسة عشر)، فصارت الحركة التي في التاء لكل الاسم لـ(لا) وللمسلمات، وليست هي لـ(مسلمات) دون (لا) فتكسرها؛ لأنك قد استأنفت بناء اسم من اسمين، فلا تكسر التاء؛ لأنك لا تريد معنى الجماعة، ولأن الأول، وهو (لا) الذي جعلته مع (مسلمات) اسمًا واحدًا، قد شرك (مسلمات)، وصار كبعض حروفها، فصارت التاء كأنها هاء، وليست جماعة. فإذا لم تجعل (لا) مع (مسلمات)اسمًا واحدًا، ونويت الإضافة، قلت: لا مسلمات لك، فتكسر التاء لأنها نظيرة الهاء في الفتح، ولأن الكسرة الآن لـ(مسلمات (دون (لا)، و(لا) هي العاملة في (مسلمات)، فلا تغير التاء لأنك لم تجعلها مع) لا (اسمًا واحدًا، فالحركة الآن في التاء هي للمسلمات خاصة دون (لا)" (أبو علي الفارسي، 1987، ص 312، 313). وقال ابن جني: لم يجز أصحابنا فتح هذه التاء في الجماعة، إلا شيئًا قاسه أبو عثمان (ابن جني، 1955: 305/3).

وهذا القول مبني على أنّ حمل النصب على الجر إنما كان في حالة الإعراب، فإذا صار الاسم مبنيًا رجعت حركة بنائه الأصلية.

وقد أخذ بقول المازني الفارسي (أبو علي الفارسي، 1987، ص 312-313؛ أبو حيان الأندلسي، 1998: 1297/3)، والرماني (أبو حيان الأندلسي، 1998: 1297/3)، والصقلي (أبو حيان الأندلسي، 1998: 1297/3)، ووصفه الرضي بأنه " أولى مما قبله؛ طردًا للباب على نسق واحد" (الرضي، 1993: 819/2).

الرابع: جواز الكسر والفتح من غير تنوين في الحالين، وممن أجازه ابن مالك (ابن مالك، 1990: 55/2)، وصححه أبو حيان، وعلل ذلك بأنه الذي ورد به السماع (أبو حيان الأندلسي، 2005: 232/5).

والراجح هو ما عليه الجمهور من كسر التاء بلا تنوين؛ قياسًا على بناء الاسم على ما هو عليه قبل دخول لا، كثبات النون في المثنى وجمع المذكر السالم (ابن عصفور، 1980: 271/2-272؛ أبو حيان الأندلسي، 1998: 1297/3).

المسألة الثالثة: نوع حركة حكاية الرفع

اختار ابن عذرة في حركة المحكي في حكاية الرفع أنها ليست للبناء ولا للإعراب، حملا لحالة الرفع على حالة النصب والجر، وفاقًا للبصريين، يقول في تأييده هذا القول: " والأول أشبَهُ بمذاهب النحاة وأقيَسُ بمذاهب البصريين ".

ومسألة الحكاية في حالة الرفع محل خلاف بين البصريين والكوفيين على قولين (أبو حيان الأندلسي، 2005: 322/16؛ أبو حيان الأندلسي، 1998: 687/2؛ السيوطي، 2001: 323/5):

الأول: أن الحركة في قولك: مَنْ زيدٌ؟ هي حركة حكاية، وهو قول البصريين. واختاره الرضي الذي يرى أنه " إذا حكى ما بعد (من) فـ(من) مرفوع الموضع بالابتداء، فإن كان ما بعده مرفوعًا، فهو على الحكاية، لا على أنه خبره، بل الرفع الذي يكون لأجل الخبرية مقدّر فيه، وإن كان مجرورًا أو منصوبًا، فهو مرفوع الموضع على الخبرية، فالكل معرب مرفوع الموضع، تعذّر إعرابه لاشتغال محل الإعراب بحركة مجلوبة للحكاية" (الرضي، 1993: 287/1).

الثاني: أنّ الحركة حركة إعراب، وهو قول الكوفيين.

ويرى ابن عذرة أن رأي البصريين أقيس وأشبه بمذاهب النحويين، وهو الراجح؛ لأجل اطراد الحكم في كل الحالات الإعرابية (الرفع، النصب، الجر)، وهو الذي يتفق مع اللغة الحجازية التي تحافظ على الحركة نفسها في كل مستويات الحكاية، يقول سيبويه في باب اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب إذا استفهمت عنه بـ (مَن): " اعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل: رأيت زيدًا: مَنْ زيدًا؟ وإذا قال: مررت بزيدٍ قالوا: مَن زيدٍ؟ وإذا قال: هذا عبدُالله قالوا: مَن عبدُالله؟ وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال، وهو أقيس القولين" (سيبويه، 1983: 413/2).

وقول بني تميم القياس؛ لأنه مبتدأ وخبر، فجاء فيه اللفظ على مقتضى المعنى، وأما أهل الحجاز فقولهم استحسان؛ لأن الموضع لا يقتضي غير الرفع، ولهذا يرى ابن برهان أنّ " اللغة الحجازية هي أكثر، ولذلك كانت أكثر تصرّفًا، والتصرف يترك فيه القياس إلى الاستحسان" (ابن برهان، 1984: 717/2).

وعلل العكبري حكاية الإعراب عند أهل الحجاز بأنّ " السامع لهذا السؤال قد لا يكون سمع الكلام الأول، فأراد المتكلم أن ينبهه على أنّ هناك كلامًا متقدّمًا، هذا جوابه وإعرابه، فأما بنو تميم فلا يحكون" (العكبري، 1995: 136/2).

المسألة الرابعة: دلالة حروف التحضيض على التحضيض وغيره

اختار ابن عذرة في دلالة حروف التحضيض وفقًا للفعل بعدها، فقد تكون للتحضيض وغيرها، فهو يرى أنها تدخل على المستقبل إذا كانت تحضيضًا، والماضي إذا كانت توبيخًا، يقول ابن عذرة: " تدخل على المستقبل إذا كانت تحضيضًا، والماضي إذا كانت توبيخًا ".

ومن المقرر عند النحويين أنّ حروف التحضيض (ألّا وهلّا ولوما ولولا) لا يليها إلا فعل، سواء كان ظاهرًا أو مضمرًا (سيبويه، 1983: 98/1؛ ابن مالك، د.ت: 1653/3؛ المرادي، 1992، ص 382)، أو معمول الفعل الظاهر (ابن مالك، د.ت: 1653/3؛ أبو حيان الأندلسي، 2005: 248/16).

ويرى سيبويه أنّ فيها " معنى التحضيض والأمر" (سيبويه، 1983: 98/1) دون تحديد لنوع الفعل، أما الفراء فقد رأى أنها قد تفيد معنى اللوم على ما كان، والحث على ما يكون (الخوارزمي، 1990: 129/4)، وقد اختار ابن عذرة التفصيل في معناها بحسب زمن الفعل الداخلة عليه من فصل في معانيها ما بين التحضيض والتوبيخ بحسب زمن الفعل الداخلة عليه، فإن دخلت على الماضي كانت للتوبيخ وإن دخلت على المستقبل كانت للحث والتحضيض (أبو حيان الأندلسي، 2005: 246/16)، وهذا القول يتفق مع ما ذكره الرضي من أنّ " معناها إذا دخلت على الماضي: التوبيخ واللوم على ترك الفعل، ومعناها في المضارع: الحضّ على الفعل والطلب له، فهي في المضارع بمعنى الأمر" (الرضي، 1993: 1386/2).

وقد ردّ الدماميني على ابن مالك في إطلاقه بأنّ الفعل الماضي بعد هذه الحروف يحتمل المعنيين الماضي والمستقبل كما في: هلّا ضربتَ زيدًا، فالفعل الماضي (ضربتَ) قد يحتمل معنى التوبيخ على الضرب، وقد يحتمل معنى الحض عليه في المستقبل، ولذا يرى الدماميني أنّ" التوبيخ إذا وليها الفعل الماضي، لا مطلق الفعل، فإنها مع المستقبل لا توبيخ فيها، وإنما هي لمجرد الدلالة على طلب الفعل والحض عليه، تقول: هلا تصلي، والمعنى: صلّ، وأما إذا كان الفعل ماضيًا فدخول هذه الأداة عليه على معنى اللوم على تركه، تقول: هلا صليت، على معنى أنّك تلومه على ترك الصلاة، وتوبّخه عليه، فمن ثَمَّ لزمت هذه الكلمات الفعل؛ لأنها لطلبه، أما إذا كانت في المضارع فواضح، وأما إذا كانت في الماضي فلما بينّا أنه فيه اللوم على تركه، ولا يلام على تركه إلا وهو مطلوب، فيكون للطلب مطلقًا، فأشبهت لام الأمر، فاختصت بالفعل كما اختصت لام الأمر به؛ لكونها للطلب، فإن قلت: طلب الفعل بعد مضي وقته مستحيل، فلا يكون في هذه الأحرف إذا وقع بعدها الماضي دلالة على الطلب، فكيف تعدّ في هذه الحالة من أحرف التحضيض، والطلب منتف" (الدماميني،1092: 232).

وقد أجاب ابن الحاجب عن القائلين بأنّ حروف التحضيض إذا وقع بعدها الماضي فيستحيل أن يكون فيها معنى الطلب لاستحالة طلب الفعل بعد مضي وقته. وإذا لم يكن فيها معنى الطلب تعذر النصب بعدها بالفاء والجزم بغير فاء. ورأى "أنها لا تنفك عن معنى الحث والطلب في الوقت المناسب للفعل، وإن جاء بعدها فعل ماض فهي للتنبيه على ما كان ينبغي القيام به فصار كالتوبيخ على ترك المطلوب" (ابن الحاجب، 1989: 450/1).

ويتبين من النظر في النصوص المنقولة عنه وضوح اختياراته وآرائه في المسائل النحوية، ومواقفه من القضايا الخلافية، ويعبّر عن ذلك بألفاظ مختلفة، فربما وصف الرأي بالجيد، أو الإنكار، أو الفساد، أو اللغة بالرداءة والشذوذ.

كما يتضح من تلك النصوص ميله لمذهب البصريين، يقول:" والأول أشبَهُ بمذاهب النحاة وأقيَسُ بمذاهب البصريين"، كما أنه يتتبع أقوال سيبويه، وهو من أئمة البصريين، يقول: "فأما سيبويه فلا نصَّ له على أحد المذهبين أصلا "، كما أنّ له تفردًا في الرأي، ومن أهم الآراء التي تناقلها النحويون عنه، منعه بناء الفعلين (افتعل) و (انفعل) من مثل: انقاد، واختار، للمجهول، فقد نقل مجموعة من العلماء المحققين كأبي حيان، وابن هشام، وخالد الأزهري إنكاره بناءهما للمجهول.

المطلب الثاني: أثره فيمن جاء بعده

يظهر أثر ابن عذرة في الدرس النحوي (أبو حيان الأندلسي1998، 69/2، 1345/3، 230/5، 269/6-272: 382/15، 83/16، 176/16-177، 249/16: 28/17؛ ابن عقيل 1984: 263/3؛ السيوطي، 2001: 39/6)، من جهتين:

الجهة الأولى: نقل النصوص من كتابه، وهذا يأخذ نمطين

أوّلًا: التصريح باسمه، ومن العلماء الذين نقلوا عنه، وصرحوا باسمه الآتي:

أ. أبو حيان الأندلسي (745هـ)، وذلك في أهم ثلاثة كتب له: الأول: البحر المحيط في التفسير، إذ يقول: " وَنَقَلَ صَاحِبُ كِتَابِ (الْإِعْرَابِ)، وَهُوَ :أَبُو الْحَكَمِ بْنُ عُذْرَةَ الْخَضْرَاوِيُّ، عَنِ الْفَرَّاءِ،."، وفي موطن آخر يقول: " مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ كِتَابِ الْإِعْرَابِ، وهو أَبُو الْحَكَمِ بْنُ عُذْرَةَ، عَنْ بَعْضِ النَّحْوِيِّينَ". والثاني: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ومن ذلك قوله: " وقال أبو الحكم بن عذرة: اختلفوا في جمع المؤنث السالم.. "، وقوله في موطن آخر: " وقال أبو الحكم بن عذرة: ومن الناس من ذهب إلى أن الإشمام.. "، والثالث: ارتشاف الضّرب من لسان العرب، يقول فيه: " وقال أبو الحكم بن عذرة: اللغة الثالثة وهي: قول وبوع هي أردأ اللغات ". ويعدّ أبو حيان من أكثر العلماء نقلًا عن ابن عذرة.

ب. ابن عقيل (769هـ)، في كتابه المساعد على تسهيل الفوائد، يقول: " ونقل ابن عذرة أن من النحويين من يقول: إن الرفع الموجود إعرابٌ لا حكاية ".

ثانيًا: نقل نصوصه دون ذكر اسمه، وممن عمل ذلك:

أ. المرادي (749 هـ)، في شرحه تسهيل ابن مالك، إذ أسند النقل إلى مجهول، وهو نص ابن عذرة الذي ذكره أبو حيان، يقول:" وقال بعضهم: تدخل على المستقبل إذا كان تحضيضًا، وعلى الماضي إذا كان توبيخًا" (المرادي، 2008: 602/1).

ب. ابن عقيل (769هـ)، في المساعد على تسهيل الفوائد، يقول: " وبعضهم يقول: تدخل على المستقبل إذا كان تحضيضًا نحو: {**لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ**} [الحجر: 7]، وعلى الماضي إذا كان توبيخًا" (ابن عقيل، 1984: 221/3).

الجهة الثانية: نقل آرائه، ومن العلماء الذين نقلوا آراءه

أ. السمين الحلبي (ت 756هـ) في كتابه الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، يقول: " وقَيَّد بعضُهم هذا عن الفراء، فقال: "مِنَ العرب مَنْ يفتحُ هذه اللام لفتحةِ الياء بعدها" قال: فلا يكونُ على هذا الفتحُ إنِ انكسَرَ ما بعدها أو ضُمَّ نحو: لِيُنْذِرُ، ولِتُكْرِمْ أنتَ خالدًا".

ب. ابن هشام الأنصاري (761هـ)، في كتابه أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، يقول: " وادعى ابن عذرة امتناعها في افتعل وانفعل".

ت. خالد الأزهري (905هـ)، يقول في كتابه التصريح على التوضيح: "في الجمع بالألف والتاء إذا كان اسم (لا) أربعة أقوال: أحدها: أنه يجعل في البناء كما هو في الإعراب، فكما أن فتحته في الإعراب كسرة، فكذلك في البناء قاله ابن عذرة، وهو قول الأكثرين".

ث. السيوطي (911هـ)، يقول في همع الهوامع: "وأنكر أبو الحكم الحسن ابن عذرة فيه الثانية وأجاز مع القلب ياء الإشمام". وفي كتاب الأشباه والنظائر، يقول: "قال أبو الحسن بن عبد الرحمن بن عذرة الخضراوي في كتابه المسمّى بـ (الإعراب عن أسرار الحركات في لسان الأعراب) حركة المحكيّ في حال حكاية الرفع".

النتائج:

تتمثل أهم النتائج التي توصل لها هذا البحث في الآتي:

- أنّ ابن عذرة يعدّ أحد أعلام النحو في الأندلس في القرن السابع الهجري.
- أنّ كتاب ابن عذرة الموسوم بـ الإغراب فِي أسرار الحركات فِي الْإِعْرَاب يعدّ مصدرًا لأعلام النحويين الذين كان لهم أثر في الدرس النحوي، كأبي حيان الأندلسي، وابن عقيل، وابن هشام، والسيوطي، وقد نقلوا جملة من نصوص الكتاب.
- أنّ آراء ابن عذرة كانت ذات أثر في بعض القضايا النحوية لدى النحويين في مناقشتهم لها، فقد حكم على بعض الظواهر بالشذوذ، وأنكر بعضها، وأوردوا ذلك ضمن الأقوال المتعددة فيها.
- أنّ الأدلة النحوية سواء أكانت نقلية أم عقلية لها قيمة كبيرة في الأحكام النحوية عند ابن عذرة، فقد قبل ما يتوافق مع السماع، ورفض ما يخالفه، وقصر بعض الظواهر على السماع، ورأى أنّه يجب الاكتفاء بالنقل دون القياس عليه، كما أن الأقيسة ذات أحكام مختلفة عنده، فمنها ما هو جيد، ومنها ما هو شاذ.
- أنّ شخصية ابن عذرة النحوية عنيت بالتحقيق والتدقيق في المسائل، كتتبع مسألة في كتاب سيبويه، وقد انتهى إلى عدم وجود رأي له في المسألة.

المراجع:

ابن الأبار. (1986). *تحفة القادم* (إحسان عباس، تحقيق؛ ط.1). دار الغرب الإسلامي.

ابن الأبار. (1995). *التكملة لكتاب الصلة* (عبدالسلام الهراس، تحقيق؛ ط.1). دار الفكر للطباعة.

الأزهري، خ. (د.ت). *التصريح على التوضيح*، دار الفكر.

امرؤ القيس. (2004). *ديوان امرئ القيس* (ط.2). دار المعرفة.

الأنباري، ا. (1957). *لمع الأدلة* (سعيد الأفغاني، تحقيق؛ ط.1). مطبعة الجامعة السورية.

الأنطاكي، م. (2011). *غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب* (حسن الدبوس وآخرون، تحقيق؛ ط.1). عالم الكتب الحديث.

باشا، إ. (د.ت). *هدية العارفين*، وكالة المعارف بإسطنبول.

ابن برهان. (1984). *شرح اللمع* (ط.1). مطابع الفرزدق التجارية.

ابن الجزري. (2002). *النشر في القراءات العشر* (زكريا عميرات، تحقيق؛ ط.3). دار الكتب العلنية.

ابن جني. (1955). *الخصائص* (محمد النجار، تحقيق). دار الكتاب العربي.

ابن جني. (1990). *سر صناعة الإعراب* (حسن هنداوي، تحقيق؛ ط.1). دار القلم.

ابن الحاجب. (1989). *أمالي ابن الحاجب* (فخر قدارة، تحقيق). دار عمار، دار الجيل.

حاجي خليفة. (2010). *سلم الوصول إلى طبقات الفحول* (محمود الأرناؤوط، تحقيق). مكتبة إرسيكا.

حاجي خليفة. (2021). *كشف الظنون* (إكمال الدين إحسان أوغلي، بشار عواد معروف، ومهران محمود الزعبي، تحقيق وتعليق). مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي؛ مركز دراسات المخطوطات الإسلامية.

الحارثي، ص. ج. (1442). *تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب* [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. قسم اللغويات، كلية اللغة العربية، الجامعة الإسلامية، السعودية.

الحموي، ي. (1993). *معجم البلدان* (ط.1.). دار صادر.

أبو حيان الأندلسي. (1998). *ارتشاف الضرب من لسان العرب* (رجب عثمان، تحقيق؛ ط.1). مكتبة الخانجي.

أبو حيان الأندلسي. (2005). *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل* (حسن هنداوي، تحقيق؛ ط.1). دار كنوز أشبيليا.
الخوارزمي، ص. ا. (1990). *التخمير* (عبدالرحمن العثيمين، تحقيق؛ ط.1). دار الغرب الإسلامي.
الدماميني. (1092). تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، مخطوط. مصورات مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، برقم (2363).
الرازي. (1420). *مفاتيح الغيب، التفسير الكبير* (ط.3). دار إحياء التراث العربي.
الرضي. (1993). *شرح الكافية* (حسن الحفظي، تحقيق؛ ط.1). مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
رفيدة، إ. (1982). *النحو وكتب التفسير* (ط.1). الدار الجماهيرية للنشر.
الزبيري، و. ب. أ.؛ القيسي، إ. ب. ع.؛ الحبيب، م. ب. ق.؛ القيسي، ب. ب. ج.؛ البغدادي، ع. ب. م. (2003). *الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة* (ط.1). مجلة الحكمة.
الزجاج. (1988). *معاني القرآن وإعرابه* (عبدالجليل شلبي، تحقيق؛ ط.1). عالم الكتب.
السمين الحلبي. (1986). *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون* (أحمد الخراط، تحقيق؛ ط.1). دار القلم.
سيبويه. (1983). *الكتاب* (عبدالسلام هارون، تحقيق؛ ط.3). عالم الكتب.
السيرافي، أ. س. (2011). *شرح كتاب سيبويه* (ط.1). دار الكتب والوثائق المصرية.
السيوطي، ج. (2033). *الأشباه والنظائر في النحو* (عبدالعال مكرم، تحقيق؛ ط.3). الشركة الدولية.
السيوطي، ج. (1988). *الاقتراح* (أحمد الحمصي، ومحمد قاسم، تحقيق؛ ط.1). مطبعة جروس برس.
السيوطي، ج. (1998). *بغية الوعاة* (محمد أبو الفضل إبراهيم، تحقيق). المكتبة العصرية.
السيوطي. (2001). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع* (عبدالعال مكرم، تحقيق). عالم الكتب.
الشريشي، أ. ا. (2006). *شرح مقامات الحريري* (ط.2). دار الكتب العلمية.
الصفدي، ص. (2000). *الوافي بالوفيات* (أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، تحقيق؛ ط.1). دار إحياء التراث.
أبو العباس الصديقي (د.ت) *موسوعة التراجم المغربية*، جامع الكتب الإسلامية.
ابن عصفور. (1980). *شرح جمل الزجاجي* (صاحب أبو جناح، تحقيق؛ ط.1). مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.
ابن عقيل. (1984). *المساعد على تسهيل الفوائد* (محمد بركات، تحقيق؛ ط.1). مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.
العكبري. (1995). *اللباب في علل البناء والإعراب* (عبدالإله نبهان، تحقيق؛ ط.1). دار الفكر المعاصر، ودار الفكر.
أبو علي الفارسي. (1987). *المسائل الحلبيات* (حسن هنداوي، تحقيق؛ ط.1). دار القلم، دار المنارة.
العياشي. (2006). *الرحلة العياشية* (سعيد الفاضلي، وسليمان القرشي، تحقيق؛ ط.1). دار السويدي.
الفراء. (1983). *معاني القرآن* (محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، تحقيق؛ ط.3). عالم الكتب.
ابن فلاح اليمني. (2000). *المغني في النحو* (عبدالرزاق السعدي، تحقيق؛ ط.1). دار الشؤون الثقافية العامة.
الفيروزآبادي. (2000). *البلغة* (ط.1). دار سعد الدين.
كحالة، ع. ر. (د.ت). *معجم المؤلفين*، دار إحياء التراث العربي.
ابن مالك. (1990). *شرح التسهيل* (عبدالرحمن السيد ومحمد المختون، تحقيق؛ ط.1). دار جر.
ابن مالك. (د.ت). *شرح الكافية الشافية* (غبدالمنعم هريدي، تحقيق). مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.
المرادي. (1992). *الجنى الداني في حروف المعاني* (فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، تحقيق؛ ط.1). دار الكتب العلمية.

المرادي. (2008). *شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد* (ناصر حسين علي، تحقيق؛ ط.1). دار سعد الدين.

المراكشي، ا. ع. (2012). *الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة* (إحسان عباس، ومحمد شريفة وبشار عواد، تحقيق؛ ط.1). دار الغرب الإسلامي.

المقري، أ. (1968). *نفح الطيب* (إحسان عباس، تحقيق؛ ط.1). دار صادر.

ناظر الجيش. (2007). *تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد* (علي فاخر وآخرين، تحقيق؛ ط.1). دار السلام.

نحلة، م. (1987). *أصول النحو العربي* (ط.1). دار العلوم العربية.

ابن هشام. (د.ت). *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك* (محي الدين عبدالحميد، تحقيق)، المكتبة العصرية.

ابن هشام. (1987). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب* (محي الدين عبدالحميد، تحقيق؛ ط.1). المكتبة العصرية.

References

Ibn al-Abbār. (1986). *Tuḥfat al-qādim* [The gift of the newcomer] (Iḥsān ʿAbbās, Ed.; 1st ed.). Dār al-Gharb al-Islāmī.

Ibn al-Abbār. (1995). *Al-takmila li-kitāb al-ṣila* [Supplement to the Book of al-Ṣila] (ʿAbd al-Salām al-Harrās, Ed.; 1st ed.). Dār al-Fikr lil-Ṭibāʿa.

Al-Azharī, Kh. (n.d.). *Al-taṣrīḥ ʿalā al-tawḍīḥ* [Explicit commentary on al-Tawḍīḥ]. Dār al-Fikr.

Imruʾ al-Qays. (2004). *Dīwān Imruʾ al-Qays* [The collected poems of Imruʾ al-Qays] (2nd ed.). Dār al-Maʿrifa.

Al-Anbārī, A. (1957). *Lumaʿ al-adilla* [Flashes of evidence] (Saʿīd al-Afghānī, Ed.; 1st ed.). Maṭbaʿat al-Jāmiʿa al-Sūriyya.

Al-Anṭākī, M. (2011). *Ghunyat al-arīb ʿan shurūḥ Mughnī al-labīb* [The sufficiency of the adept on the commentaries of Mughnī al-Labīb] (Ḥasan al-Dabbūs et al., Eds.; 1st ed.). ʿĀlam al-Kutub al-Ḥadīth.

Bāshā, I. (n.d.). *Hadiyyat al-ʿārifīn* [The gift of the learned]. Wikālat al-Maʿārif, Istanbul.

Ibn Barhān. (1984). *Sharḥ al-luma ʿ*[Commentary on al-Lumaʿ] (1st ed.). Maṭābiʿ al-Farazdaq al-Tijāriyya.

Ibn al-Jazarī. (2002). *Al-nashr fī al-qirāʾāt al-ʿashr* [Publication on the ten Qurʾānic readings] (Zakariyyā ʿUmayrāt, Ed.; 3rd ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya.

Ibn Jinnī. (1955). *Al-khaṣāʾiṣ* [The characteristics] (Muḥammad al-Najjār, Ed.). Dār al-Kitāb al-ʿArabī.

Ibn Jinnī. (1990). *Sirr ṣināʿat al-iʿrāb* [The secret of the craft of inflection] (Ḥasan Hindāwī, Ed.; 1st ed.). Dār al-Qalam.

Ibn al-Ḥājib. (1989). *Amālī Ibn al-Ḥājib* [Dictations of Ibn al-Ḥājib] (Fakhr Qaddāra, Ed.). Dār ʿAmmār; Dār al-Jīl.

Ḥājjī Khalīfa. (2021). *Kashf al-ẓunūn* [Removal of doubts] (Iḥsān Oghli et al., Eds.). Muʾassasat al-Furqān; Centre for Islamic Manuscript Studies.

Al-Ḥārithī, Ṣ. J. (1442 AH). *Tanqiḥ al-albāb fī sharḥ ghawāmiḍ al-kitāb* [Refining the essentials in explaining textual ambiguities] (Unpublished doctoral dissertation). Islamic University, Saudi Arabia.

Al-Ḥamawī, Y. (1993). *Muʿjam al-buldān* [Dictionary of countries] (1st ed.). Dār Ṣādir.

Abū Ḥayyān al-Andalusī. (1998). *Irti shāf al-ḍarb min lisān al-ʿArab* [Absorbing linguistic forms from Arabic speech] (Rajab ʿUthmān, Ed.; 1st ed.). Maktabat al-Khānjī.

Abū Ḥayyān al-Andalusī. (2005). *Al-tadhyīl wa-al-takmīl fī sharḥ Kitāb al-Tashīl* [Supplement and completion in commentary on al-Tashīl] (Ḥasan Hindāwī, Ed.; 1st ed.). Dār Kunūz Ishbīliyā.

Al-Khwārizmī, Ṣ. A. (1990). *Al-takhmīr* [Fermentation/derivation] (ʿAbd al-Raḥmān al-ʿUthaymīn, Ed.; 1st ed.). Dār al-Gharb al-Islāmī.

Al-Damāmīnī. (1092 AH). *Taʿlīq al-farāʾid ʿalā Tashīl al-fawāʾid* [Annotation on Tashīl al-fawāʾid] (Manuscript). Imam Muhammad ibn Saud Islamic University Library.

Al-Rāzī. (1420 AH). *Mafātīḥ al-ghayb (al-tafsīr al-kabīr)* [Keys to the unseen (The great exegesis)] (3rd ed.). Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī.

Al-Raḍī. (1993). *Sharḥ al-kāfiya* [Commentary on al-Kāfiya] (Ḥasan al-Ḥifẓī, Ed.; 1st ed.). Imam Muhammad ibn Saud Islamic University Press.

Rafīda, I. (1982). *Al-naḥw wa-kutub al-tafsīr* [Grammar and books of exegesis] (1st ed.). Al-Dār al-Jamāhīriyya.

Al-Zubayrī, W. et al. (2003). *Al-mawsūʿa al-muyassara fī tarājim aʾimmat al-tafsīr wa-al-iqrāʾ wa-al-naḥw wa-al-lugha* [Encyclopedia of scholars of exegesis, recitation, grammar, and language] (1st ed.). Majallat al-Ḥikma.

Al-Zajjāj. (1988). *Maʿānī al-Qurʾān wa-iʿrābuhu* [Meanings and grammatical analysis of the Qurʾān] (ʿAbd al-Jalīl Shalabī, Ed.; 1st ed.). ʿĀlam al-Kutub.

Al-Samīn al-Ḥalabī. (1986). *Al-durr al-maṣūn fī ʿulūm al-kitāb al-maknūn* [The preserved pearl in the sciences of the hidden book] (Aḥmad al-Kharāṭ, Ed.; 1st ed.). Dār al-Qalam.

Sībawayh. (1983). *Al-kitāb* [The Book] (3rd ed.). ʿĀlam al-Kutub.

Al-Sīrāfī, A. S. (2011). *Sharḥ Kitāb Sībawayh* [Commentary on Sibawayh's Book] (1st ed.). Egyptian National Library Press.

Al-Suyūṭī, J. (1988). *Al-iqtirāḥ* [The proposal] (1st ed.). Jirūs Press.

Al-Suyūṭī, J. (1998). *Bughyat al-wuʿāt* [The desire of seekers] (Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, Ed.). Al-Maktaba al-ʿAṣriyya.

Al-Suyūṭī. (2001). *Hamʿ al-hawāmiʿ fī sharḥ Jamʿ al-jawāmiʿ* [Gathering of glosses in commentary on Jamʿ al-Jawāmiʿ]. ʿĀlam al-Kutub.

Al-Sharīshī, A. (2006). *Sharḥ maqāmāt al-Ḥarīrī* [Commentary on the Maqāmāt of al-Ḥarīrī] (2nd ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya.

Al-Ṣafadī, Ṣ. (2000). *Al-wāfī bi-al-wafayāt* [The complete record of deaths] (Aḥmad al-Arnāʾūṭ & Turkī Muṣṭafā, Eds.; 1st ed.). Dār Iḥyāʾ al-Turāth.

Al-Suyūṭī, J. (2033). *Al-ashbāh wa-al-naẓāʾir fī al-naḥw* [Analogues and counterparts in grammar] (ʿAbd al-ʿĀl Makram, Ed.; 3rd ed.). Al-Sharika al-Dawliyya.

Abū al-ʿAbbās al-Ṣiddīqī. (n.d.). *Mawsūʿat al-tarājim al-maghribiyya* [Encyclopedia of Moroccan biographies]. Jāmiʿ al-Kutub al-Islāmiyya.

Ibn ʿAṣfūr. (1980). *Sharḥ Jumal al-Zajjājī* [Commentary on al-Zajjājī's Jumal] (Ṣāḥib Abū Janāḥ, Ed.; 1st ed.). Publications of the Ministry of Endowments and Religious Affairs.

Ibn ʿAqīl. (1984). *Al-musāʿid ʿalā Tashīl al-fawāʾid* [The assistant to Tashīl al-Fawāʾid] (Muḥammad Barakāt, Ed.; 1st ed.). Markaz al-Baḥth al-ʿIlmī wa-Iḥyāʾ al-Turāth al-Islāmī.

Al-ʿUkbarī. (1995). *Al-lubāb fī ʿilal al-bināʾ wa-al-iʿrāb* [The core on the causes of syntactic structure and inflection] (ʿAbd al-Ilāh Nabhān, Ed.; 1st ed.). Dār al-Fikr al-Muʿāṣir; Dār al-Fikr.

Abū ʿAlī al-Fārisī. (1987). *Al-masāʾil al-Ḥalabiyyāt* [The Aleppine issues] (Ḥasan Hindāwī, Ed.; 1st ed.). Dār al-Qalam; Dār al-Manāra.

Al-ʿAyyāshī. (2006). *Al-riḥla al-ʿAyyāshiyya* [The travelogue of al-ʿAyyāshī] (Saʿīd al-Fāḍilī & Sulaymān al-Qurashī, Eds.; 1st ed.). Dār al-Suwaydī.

Al-Farrāʾ. (1983). *Maʿānī al-Qurʾān* [Meanings of the Qurʾān] (Muḥammad ʿAlī al-Najjār & Aḥmad Yūsuf Najātī, Eds.; 3rd ed.). ʿĀlam al-Kutub.

Ibn Fallāḥ al-Yamanī. (2000). *Al-mughnī fī al-naḥw* [The sufficient in grammar] (ʿAbd al-Razzāq al-Saʿdī, Ed.; 1st ed.). Dār al-Shuʾūn al-Thaqāfiyya al-ʿĀmma.

Al-Fīrūzābādī. (2000). *Al-bulgha* [The sufficiency/eloquence] (1st ed.). Dār Saʿd al-Dīn.

Kaḥḥāla, ʿ. R. (n.d.). *Muʿjam al-muʾallifīn* [Dictionary of authors]. Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī.

Ibn Mālik. (1990). *Sharḥ al-Tashīl* [Commentary on al-Tashīl] (ʿAbd al-Raḥmān al-Sayyid & Muḥammad al-Makhtūn, Eds.; 1st ed.). Dār Jarr.

Ibn Mālik. (n.d.). *Sharḥ al-kāfiya al-shāfiya* [Commentary on al-Kāfiya al-Shāfiya] (ʿAbd al-Munʿim Huraydī, Ed.). Markaz al-Baḥth al-ʿIlmī wa-Iḥyāʾ al-Turāth al-Islāmī.

Al-Murādī. (1992). *Al-janā al-dānī fī ḥurūf al-maʿānī* [The near harvest on particles of meaning] (Fakhr al-Dīn Qabāwa & Muḥammad Nadīm Fāḍil, Eds.; 1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya.

Al-Murādī. (2008). *Sharḥ Tashīl al-fawāʾid wa-takmīl al-maqāṣid* [Commentary on Tashīl al-Fawāʾid and completion of objectives] (Nāṣir Ḥusayn ʿAlī, Ed.; 1st ed.). Dār Saʿd al-Dīn.

Al-Marrākushī, A. ʿ. (2012). *Al-dhayl wa-al-takmila li-kitābay al-mawṣūl wa-al-ṣila* [Appendix and supplement to al-Mawṣūl and al-Ṣila] (Iḥsān ʿAbbās et al., Eds.; 1st ed.). Dār al-Gharb al-Islāmī.

Al-Maqqarī, A. (1968). *Nafḥ al-ṭīb* [The fragrance of perfume] (Iḥsān ʿAbbās, Ed.; 1st ed.). Dār Ṣādir.

Nāẓir al-Jaysh. (2007). *Tamhīd al-qawāʿid bi-sharḥ Tashīl al-fawāʾid* [Laying the foundations of rules through commentary on Tashīl al-Fawāʾid] (ʿAlī Fākhir et al., Eds.; 1st ed.). Dār al-Salām.

Naḥla, M. (1987). *Uṣūl al-naḥw al-ʿArabī* [Principles of Arabic grammar] (1st ed.). Dār al-ʿUlūm al-ʿArabiyya.

Ibn Hishām. (n.d.). *Awḍaḥ al-masālik ilā Alfiyyat Ibn Mālik* [The clearest paths to Ibn Mālik's ألفية] (Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd, Ed.). Al-Maktaba al-ʿAṣriyya.

Ibn Hishām. (1987). *Mughnī al-labīb ʿan kutub al-aʿārīb* [The sufficient on grammatical books] (Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd, Ed.; 1st ed.). Al-Maktaba al-ʿAṣriyya.